

مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١)

مظاهر التعليل النحوي عند ابن السيد
وأبعادها التعليمية
من خلال كتابه إصلاح الخلل

إعداد

د / محمد زهار

أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

يناير ٢٠٠٩

العدد السادس والسبعون

مظاهر التعليل النحوي عند ابن السيد
وأبعادها التعليمية من خلال كتابه إصلاح الخلل

إعداد الدكتور محمد زهار
أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

الملخص بالفرنسية:

Cette étude traite une des cultures aabe dans un domaine gramaticale ont connu en andalousie ceci se constate dans la relation quentretenains les rois et les scientifiques et les hommes de lettres et langues .le sujet de cette recherche et notre but est de connaître les basses dont IBN – ESSEYEED- a institue sa pense gramatical et la regle qui unie les differants éléments et branche telle que-EL- ILLA- notions gramaticals avec une etude qui a unie les theologique en relevant les texes.

**Enonces qui indique ce la . El ILLA
plusieur catigoris en-el quiassia mounassaba-samaa-istiemel-
hathef-Tous consiste une valeur didactique**

الملخص بالعربية:

تتناول هذه الدراسة أصلاً هاما من أصول النحو العربي عند واحد من النحاة العرب في بلاد الأندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين وهو ابن السيد البطليوسي النحوي الذي عرف بكثرة نقده لنحو المشرق على غرار غيره من النحويين ولقد ظهرت فلسفته من خلال تعليقاته المتنوعة على كتاب أبي القاسم ومناقشته أصول النحو المتعددة في مقدمتها التعليل والعلة النحوية بأقسامها القياسية، والسماعية وعلة نص، وعلة مناسبة، وعلة حذف وغيرها من العلل التي ساهمت في تعقيد القواعد وتأصيل الظواهر، ومدى أهميتها في حقل التعليمات اللسانية في الدرس اللغوي.

جاءت هذه الدراسة المتواضعة لتبرز الجهد العلمي المتميز لشخصه، واهتمامه بظاهرة التعليل لما لها من أهمية بالغة في تعليم النحو ترسيخه المتعلمين بحكم منهجيته العلمية حيث قسمها إلى علل قياسية، وأخرى تعليمية وهي العلل الغالبة في كتابه .

وقد توصلت الدراسات العلمية واللسانية الحديثة أن العملية التعليمية بحاجة ماسة إلى العلة و التعليل في تفعيد القواعد وتأصيل النصوص النحوية . قبل أن نبحت عن الأصول النحوية عند ابن السيد لا بد من الإشارة إلى أن اللغة جزء لا يتجزأ من المعرفة الإنسانية، ويعد علم النحو القاعدة والأساس إذ به يتم البناء الشامل للغة، ويسعى إلى بيان الأهمية البالغة للقواعد التركيبية من سلامة ووجاهة وما تتطلبه عملية التعليق ومسالك نظم الكلام، وكان الأوائل يلحون على الاهتمام بفكرة العوامل التي تفسر تلك الظواهر اللغوية، فسعوا إلى تأصيلها وبيان أصولها فجاءت بحوثهم المتنوعة تنظر لمنهج العلة التي تمثل النواة التي تساهم في تفسير مختلف الظواهر العلمية يتخللها الخلاف القائم حول علاقة أصول النحو بالفلسفة، والمنطق الأرسطي، يقول لشتانستاد فيما كتب تحت كلمة (نحو) في دائرة المعارف الإسلامية :

"إن الأصول النحوية التي اعتمدها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطو طاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة العلماء السريان ١. ويقول عبد الجليل مرتاض : " فإذا كانت الحركات الإعرابية دوالاً على معانيها في اللغة العربية، فإن هناك لغات لا علاقة لحركاتها الإعرابية بدلالة معانيها، وأما وجوه الإعراب على مذهب الفلاسفة اليونانيين فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين أو ناقصة، وكذلك الضم وأخواته المذكورة والكسر وأخواته عندهم بقاء ناقصة والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة. فليقارن المقارن بين هذه المصطلحات النحوية الإعرابية لدى العرب واليونان فهل عساه أن يجد مصطلحات الخليل بن أحمد تشبه مصطلحات اليونان ٢.

والواقع أن العرب لم يعرفوا هذه المصطلحات النحوية إلا بعد القرن الثاني والثالث الهجريين خلافاً لما يدعيه كثير من الباحثين، ووقعهم في بعض التجاوزات غير العلمية كما هاجتهم مناهج البحث عند القدماء بتهمة اخضاع اللغة للمنطق الأرسطي، أو ما قرره مثلاً مهدي المخزومي في أن تأثير علم الكلام إنما ظهر في النحو في زمن مبكر أي منذ القرن الثاني. والذي لاشك فيه أن الحد، والقياس في النحو غير الحد والقياس في المنطق، وأن التعليل النحوي غير التعليل الفلسفي ضف إلى ذلك أنه ليست هناك قرائن تاريخية تؤكد فكرة التأثر؛ لأن العرب الأوائل رفضوا المنطق الأرسطي وخالفوه إلا أن تأثير علم الكلام إنما ظهر في النحو في زمن مبكر أي منذ القرن الثاني الهجري ٣.

أما الفقه فقد تأثر به الدرس اللغوي تأثراً واضحاً فرؤي عن أبي عمرو الجرمي ٤ أنه كان يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه. ونظراً لأهمية الدراسات الفلسفية في تفسير الكثير من المقولات النحوية فقد تشبع النحاة في بداية حياتهم العلمية بالبحوث الفلسفية حيث اغترفوا في عهد مبكر الأسس العامة لهذا العلم، والقارىء للكتاب يلمس شدة تأثره بالفلسفة أيضاً في مواضع كثيرة نذكر منها حده لمعنى "الآن" وهو حد الزمانين الماضي والمستقبل أو كما قال ٥ .

وعلى الرغم من الظروف السياسية القاسية التي عاشتها بلاد الأندلس في القرنين الرابع والخامس الهجريين، فإن اهتمام الأندلسيين بعلوم العربية من نحو، وبلاغة، وقراءات كان الميزة الغالبة في حياتهم خاصة بعد رحيلهم إلى بلاد المشرق والجلوس إلى حلقات العلم بالبصرة والكوفة وبغداد. كما كان كتاب سيبويه، وجمال الزجاجي وإيضاح الفارسي من أهم المصنفات التي جلبوها إلى الأندلس، ومرد ذلك كله يعود إلى إحساس أهل الأندلس بالضعف، والتخلف عن أهل المشرق. يقول محمد الصادق عفيفي:

"...كان الأندلسيون يحسون بنوع من التخلف عن المشاركة، ويحاولون دائما أن يعوضوا ذلك بتأكيد تفوقهم رغم بعدهم، وسبقهم، ورغم عربيتهم. من هنا نراهم يتعصبون للغة حيث يُفتنون بعلم النحو ويقتلونونه درسا وتأليفاً" ٦. وقد تفرّد جيل منهم اهتم بدراسة علم النحو والتأليف فيه أذكر منهم الأعلام الشنتمري ٤٧٦ هـ وابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ وأبو الحسين ابن الطراوة ٥٢٨ هـ وأبو الحسن ابن الباذش ٥٢٨ هـ وغيرهم ممن أضاءوا حياة الأندلس العلمية التي لا تزال حقلًا خصبًا للباحثين و المتخصصين في إحياء تراث أهل المنطقة.

جاءت هذه الدراسة محاولة البحث في عَلم من أعلامها، و الكشف عن أبرز جوانبه الفكرية من خلال شخصية ابن السيد البطليوسي ومنهجه النحوي معتمدين على كتابه "إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل" ففيه جسد نضج علوم العربية، و سجل قوة تحصيله التراث العربي. ولا غرابة في ذلك لأنه الطابع الذي ميّز هذه الفترة من الحياة الاجتماعية والثقافية بالأندلس، ويؤكد محمد عيد هذه الخاصية في بلاد الأندلس بقوله:

" أما في القرن الرابع الهجري فقد اتخذت دراسة النحو واللغة طابعا علميا جاداً تحول التعليم إلى علم واستبدل النقل بالتأليف وظهر التخصص في دراسة اللغة والنحو بدل الجمع من كل فن بطرف" ٧. وأنا أتحدث عن الحياة العلمية لأهل الأندلس، أسجل انكباهم الجاد على دراسة وتحليل المستفاد النحوية والتعليق عليها، والاجتهاد الفعال على إعمال الفكر، ومناقشة الآراء النحوية لأعلام المشرق، فصادف كتاب النكت للأعلام الشنتمري ٤٧٦ هـ. مع الإشارة إلى جهود أبي الحسن ابن الباذش الغرناطي ٥٢٨ هـ لا أنسى جهود سليمان بن محمد بن الطراوة تلميذ الأعلام الشنتمري ٥٢٨ هـ الذي وضع كتابا أسماه المقدمات على كتاب سيويه ٨ .

هكذا نشطت في تلك الفترة حركة التأليف في مختلف المدن الأندلسية، واستطاع ابن السيد البطليوسي ٥٢١ هـ أن يجعل من بطليوس، وقرطبة، و اشبيلية، والأمصار التي نزل بها قبلة، ومعقلا لطلاب العلم في عصر كثرت فيه الفتن، والحروب، والخلافات السياسية التي شهدتها بلاد الأندلس ٩. اسمه ونسبه أجمعت كتب اللغة، والتراجم على أن اسمه: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المكتنى بأبي محمد. لقب بابن السيد: بكسر السين، وتسكين الياء. والسيد في اللغة من أسماء الذئب. وغُرف بالبطليوسي بفتح الباء، والطاء، وسكون اللام، وفتح الياء نسبة إلى بَطْلِيُوس وهي مدينة كبيرة تقع غرب قرطبة. ١٠

يقول ياقوت الحموي متحدثا عن مدينة بطليوس: يُنسب محمد بن عبد الله النحوي صاحب التصانيف المتوفى عام ٥٢١ هـ ١١.

لم يختلف المؤرخون في مولد، ووفاة ابن السيد فكانت ولادته عام ٤٤٤ هـ ووفاته ٥٢١ هـ، ومهما يكن فإن البطليوسي قضى فترة طويلة في بطليوس جالس علماءها، وأخذ العلم عنهم ثم انتقل إلى قرطبة فأخذ عن أبي علي الغَسَّاني علوم الحديث، ورحل إلى مدينة طليطلة فاتصل بأمرها القادر بالله بن ذي النون عام ٤٧٠ هـ وبعدها إلى سرقسطة ومنها إلى بلنسية حيث استقر به المقام وفيها اعتزل الملوك والأمراء وتفرغ للتأليف والتدريس حتى وافته المنية في منتصف رجب عام ٥٢١ هـ. يقول شوقي ضيف: كان يقرئ الطلاب في قرطبة، ثم بلنسية النحو ١٢.

وعلى الرغم من طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية المتدهورة إلا أن المؤرخين وعلماء اللغة قد سجلوا نشاط الحركة العلمية، وازدهارها بفضل تشجيع ملوك الطوائف الذين قربوا العلماء وأجزلوا لهم العطاء ولكن سرعان ما انقلب الأمراء على الكثير منهم بالبطش والتنكيل، والاعتقال، في هذه الظروف طاف ابن السيد بلاد الأندلس، فأتقن علوم العربية وأداها ودرس القراءات، وعلوم الحديث والفقهاء. يقول

عنه السيوطي: "... كان عالماً باللغات والآداب، متبحراً فيها انتصب لإقراء علوم النحو، يجتمع إليه الناس وله يدٌ في العلوم القديمة" ١٣.

ويقول عنه تلميذه الفتح: "هو شيخُ المعارف، وإمامها لديه تُنشدُ ضوال الإغراب، وتوجدُ شوارذُ اللغة والأدب" ١٤.

وقد وصفه المقرئ بأنه أزرع علماء الأندلس بحراً، وأوسعهم نحراً، وأحسنهم خواطر، وأسكنهم مواطن، وأسيرهم أمثالا، وأصدقهم لسانا، وأعمهم إحسانا، وأرفعهم راية وأبعدهم غاية ١٥.

ومن أشهر ما تركه البطليوسي من آثار فكرية في الدراسات الفلسفية، كتابه "الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة" ولقيمة الكتاب العلمية أخذ منه الكثير من طلبته علوم الفقه، والفلسفة وعلوم اللغة، ورواية الحديث والشعر. ومن أهم ما كتب في الفقه: "الإنصاف في التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة". كما وضع في رواية الحديث والفقه كتابا أسماه: "شرح على موطأ مالك". وكتاب "علل الحديث". تذكر كتب التراث شاعرية ابن السيد فكان مرهف الحس ذوقا للنصوص الأدبية، وناقدا متمرسا؛ يلمح القارئ لكتبه مدى عنايته ببلاغة النصوص وجزالتها. مع الإشارة إلى اتقانه للغات السامية، وهذا ليس جديدا على المجتمع الأندلسي وفي إصلاح الخلل بعض الإشارات التي توحى باطلاع ابن السيد على اللغات السامية نلمس ذلك في باب الأفعال مناقشا النحاة في أن فعل الحال ليست له صيغة فقال: "... وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها في اللسان العربي. وهذا لا حجة لهم فيه لسوجهين أحدهما: أن له صيغة في غير اللسان العربي، والثاني: أن في لغة العرب أشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تختص بها ولا يبطل أن تكون موجودة، لأن وجود الشيء ليس بوجود اسمه، إنما وجوده أن يكون حقا تابعا في ذاته. ثم مثل بالنصب في التثنية والجمع السالم قد أشرك مع الخفض ولم يوضع له لفظ ينفرد به ولم يكن في ذلك دليل على أنه ليس بوجود" ١٦.

هكذا تبلورت شخصية ابن السيد وتحددت ملامح نبوغه العلمي، والأدبي وأصبح علما من أعلام عصره يرتحل إليه طلاب العلم، ويلتفون بمحلقته، حتى بلغ عدد التلاميذ ما يفوق الخمسين تلميذا.

المدونة العلمية:

إن القارئ للتراث العربي في المشرق تستوقفه مدونتان علميتان تتعلق بظاهرة التعليل اللغوي أولاهما لسيويه ١٨٠هـ والثانية للزجاجي ٣٧٧هـ وكتابه الإيضاح في علل النحو. أما في بلاد الأندلس فنجد الأعلام الشنمري وكتابه النكت وابن السيد في إصلاح الخلل الذي صوّب الكثير من الأغالط، وأعطى آراء علمية ثابتة دالة بصدق على قدرته، وكفاءته، وتضلعه المتميز. وكتابه "إصلاح الخلل" نموذج استجلى فيه قدراته وخصائصه المعرفية كيف لا؟ والرجل ألف "المثلث" وعمره لا يتعدى السابعة والعشرين لكنه ضاع فأعاد تأليفه وتشهد كتب التراجم جملة من الآثار العلمية الكثيرة التي تركها ابن السيد أذكر منها:

أبيات المعاني:، والأسئلة: ذكره كارل بروكلمان في تاريخه وقال عنه: "إنه من الكتب القيمة ١٧.

الكتاب الذي اخترته للدراسة والموسوم بـ: "إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل" مستهلا الحديث عن الزجاجي وكتابه الجمل الذي خصّص به الدراسات النحوية وبينت قيمته العلمية، فمنها ما جاء تصديراً لما نُشر في مؤلفاته، كالإيضاح، والجمل يقول محققه: "... من ينظر في الكتاب يجد نفسه أمام عالم متمكن، يُحسن عَرْضَ موضوعاته وتناولها بأسلوب سهل، واضح خال من التعقيد، وجفاف الحدود، والقواعد يكثر من الشواهد القرآنية الكريمة، والشواهد الشعرية، والأمثلة ليصل بمناقشتها إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التحليل والتعليل. يقول القفطي مبينا مكانة الجمل: "هو كتاب المصريين وأهل المغرب، وأهل الحجاز، واليمن، والشام" ١٨.

إن كتاب الجمل ينحو منحى الاختصار في جمعه القواعد النحوية، والصرفية؛ إذ يعطي القاعدة العامة في جُمَل بسيطة لا تحتاج إلى تأويل، مفضلاً أسلوباً سهلاً بعيداً عن تفرعات النحاة، وتخرجاتهم وتأويلاتهم، فالعُاربة أغرثهم تلك الرعات التي سلكها الزجاجي بمنهجته التعليمية فذاع بينهم وألسفوا له، ولشواهد الشروح الكثيرة ١٨ .

ومنهج الزجاجي وُضع خصيصاً للمتعلمين المبتدئين الذين تفهم القاعدة الضابطة الجملة والأمثلة الموضحة المشابهة للنماذج التطبيقية التي يقوم بها المعلمون المعنيون بالتدريس. فمن صور التيسير، والتبسيط أنه عقد أبواباً خاصة بالرسم، وأخرى خاصة باللغة منها مثلاً "باب ما يُؤكثُ من جسم الإنسان"، و" ما يُذكرُ و يُؤكثُ من أعضاء الحيوان" و" باب ما يُذكرُ ولا يجوز تأنيثه"، و"باب ما يُذكرُ ويُؤكثُ من غير ما ذكرناه" ١٩ .

إن هذه المباحث على أهميتها ليست شديدة الصلة بأبواب النحو إلا أنها تسد حاجة المتعلمين والمبتدئين. قال السيوطي: "... وعلمُ الخطِّ ويقال له علم الهجاء، ليس من علم النحو وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وتركيبه. ٢٠ .

أما عن الأصول النحوية التي اعتمدها ابن السيد سار على طريقة سيويه في تعليقاته للمسائل المتعددة حتى ظهرت آراؤه واضحة من غير تعقيد ولا اضطراب ولا تكاد تقرأ مسألة نحوية إلا والتعليل يتقدم الأصول وكان واضحاً في توظيفه مصطلح العلة فاعتبرها الأساس الذي تقوم عليه مسائل اللغة في الكثير الغالب يقول مثلاً في (نون) "يضربان و"يضربون" أنها بدلا من حركة و"ضربون" بدلا من حركة و تنوين لأن المصدر اسم والاسم تلحقه الحركة والتنوين. قال: "فإن قال قائل فما العلة المانعة من تنبية الفعل وجمعه؟ فالجواب أن التنبية والجمع إنما يروا بهما التكثير والإشعار بأن الشيء قد تجاوز حد الأفراد. ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد" فإنما يدل على شخص واحد فإذا أردت أكثر من شخص احتجت إلى أن تقول: "زيدان" و"زيدون". و الفعل لا يحتاج فيه إلى ذلك لأن لفظ الفعل يعبر به عما قل منه وما كثر ٢١ .

وكذا في باب عدم جواز العطف "بـ لا". ومن خصائص أسلوب ابن السيد ومميزاته أنه شديد الولوع باستعمال العقل في الكثير من المسائل النحوية المراد مناقشتها لسد مواطن الخلل فيها، ولا يتحقق له ذلك حتى يستمد منها العلة المناسبة التي يقدمها بطريقة يحس القارئ بموضوعة الطرح وعلمية الحوار متخللاً ذلك عناصر التشويق التي تلزم المطلع على مواصلة قراءة الكتاب وفهم القضية المراد مناقشتها. قال مؤيداً الزجاجي في باب النواسخ وفي تسمية "كان وأخواتها" حروفاً. إن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس ببعيد في القياس و النظر لعلتين: أولاً: أن الفعل الصحيح إنما وضع في أصله وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محصل وهو خبره الذي يستفده المخاطب، وهو مضمن فيه غير خارج عنه وأحداث هذه الأفعال غير مضمنة فيها ألا ترى إذا قلت: "قام زيدٌ" أو "كان زيدٌ قائماً". فإنما نخبر عن زيد بالقيام في كلتا المسألتين غير أن القيام مضمن في قام غيرها خارج فيه، والقيام خارج عن كان غير مضمن فيها فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجاً عنها أشبهت الحروف الذي معناه في غيرها، وهذه العلة أجمع النحويون على أنها داخلية على مبتدأ وخبر لأن الخبر الذي يستفده المخاطب بعدمها هو الذي يستفده بوجودها لم تزد فيه "كان" أكثر من أنها جعلته في الماضي و"كان" قبل دخولها ممكناً أن يكون في غيره فصار قولك: " كان زيدٌ قائماً" بمنزلة "زيدٌ قائمٌ" فيما مضى فأفادت ما يفيدها الطرف، وهذه العلة قالوا: إن "قائماً" خبر "كان" والأفعال لا يخبر عنها، وإنما هو خبر عن اسمها - إذا قلت: "زيدٌ قائمٌ" احتملت الجملة معاني كثيرة فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل كل واحد منها على معنى من تلك المعاني. فإذا قلت: "كان زيدٌ قائماً"، و"أصبح زيدٌ قائماً"، و"أمسى زيدٌ قائماً". وإذا قلت "صار" و"ظل" أفادت معاني متعددة فإذا قلت: "كان زيدٌ قائماً" أفادت أنه كان فيما مضى وإذا

قلت أصبح أفادت أنه وقع في الصباح وإذا قلت: صار أفادت الانتقال من حال إلى حال .وإذا قلت ما زال أفادت اتصال الفعل ودوامه فلما كان كل عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المهمة التي تحتملها قبل دخول هذه الأفعال أشبهت حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة ٢٢ إن الذي يدقق النظر في منهجه يلحظ عمقا في التحليل واستعراضا لقدراته العلمية وجديدة في طرح أهم المواقف التي ينفرد بها النحاة مستعينا كعادته بالأدلة، وبالبراهين القاطعة بحيث تؤدي القصد وتحقق الغاية، منها مثلا مسألة دخول الباء في خبر "ما". يرى الزجاجي أن "ما" هذه لا تكون إلا حجازية ولا يجوز أن تكون تيمية دون تقديم التوضيحات اللازمة بينما استرسل ابن السيد العلة التي قدمها هؤلاء بقوله: "ولقد عللوا لذلك بأن "ما" دخولها في الكلام كخروجها لأنها لا تعمل شيئا فكما لا يجوز قبل دخولها أن تقول: "زيدٌ بقائم". فكذلك لا يجوز "ما زيدٌ بقائم"، وعقب المفسر على ذلك بقوله:

"...نحن نقول هؤلاء القوم لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز أن يقال "ما زيدٌ إلا قائمٌ". كما قال تعالى " ما هذا إلا بشرٌ ". ونحن لو قلنا: "زيدٌ إلا قائمٌ" دون ذكر "ما". لم يجوز. فكما أن دخول "ما" على الجملة جوز دخول "إلا" وذلك لا يجوز قبل دخولها فكذلك يجوز دخول "الباء" معها. وإن كان لا يجوز قبل دخولها. وهذا ما لا جواب لهم عنه ٢٣. صور العلة ومنهجه في التعليل:

الناظر في أصل العلة التي وردت عند ابن السيد يلحظ أنها قد غطت مستويات الدرس اللغوي ونعني به الأصوات، والصرف، والنحو، والدلالة، ويتأكد أن العلة عنصر هام في عملية الاستدلال والتفسير ووسيلة من أهم الوسائل في دراسة الظواهر اللغوية، ومع اختلاف المسائل وتباينها تعددت العلل وأنواعها واتخذت صوراً عنده نوجزها في النقاط التالية:

أولاً- ينسب ابن السيد في الكثير الغالب العلة لسيبويه وأصحابه. يقول مقبلاً على الزجاجي الذي يرى أنه لا يجازي بما إلا مع إذا. قال: وسيبويه وأصحابه فلا يرون المجازة بما أي (إذا) لا مع "ما" ولا دونها والعلة في ذلك عندهم أن الشرط ممكن أن يكون وممكن ألا يكون و"إذا" وقنصها كائن لا محالة وإنما يجازي بما عندهم في الشعر لمشاركتها حروف الشرط في أنها محتاجة إلى جواب كاحتياج الشرط الصحيح والشئان إذا تضارعا من بعض الجهات يحمل بعضها على بعض ٢٤. واحتج بقول أوس بن حجر:

إِذَا أُلْتِ لَمْ تُنْزَعْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْحَنَّا
أَصَبَتْ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

لأن الروع عن الجهل والحنا ممكن أن يكون وممكن ألا يكون، فليس هذا من مواضع "إذا" إنما هو من مواضع "إن" فلذلك استجيز الجزاء بما. وفي قول الأغلب العجلي:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ تَعْلَبَةَ
كَأَنَّهَا حَلِيَّةُ سَيْفِ مُذَهَبَةٍ

قال ابن السيد في هذا الباب: "... والعلة في حذف التنوين عند سيبويه كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين وكون الصفة والموصوف كالثشيء الواحد. و"كان يونس يرى أن العلة فيه إجماع الساكنين. وقال عمرو بن العلاء العلة فيه كثرة الاستعمال ٢٥ .

ثانياً- لا يذكر كما لا يعين النحوي صاحب العلة بل تارة ينسبها للنحاة على اختلاف مذاهبهم فمرة يقول إنما ليونس بن حبيب. وتارة أخرى ينسبها إلى أبي جعفر النحاس، أو السيرافي، وتارة يعمم العلة دون تحديد. وهي طريقة قصدنا قصدا الغاية منها، إعمال العقل واستحضار أخصوص الأدبي، والمقولات

النحوية مع ما في ذلك من تشويق الباحث لمعرفة المذاهب والمذاهب النحوية على اختلافها. يقول مثلاً في معاملة "كان وأخواتها" معاملة الأفعال. قال وهذه العلة قال النحويون:

إنها داخلة على مبتدأ وخبر لأن الخبر الذي يستفيدة المخاطب بعدمها هو الذي يستفيدة بوجودها لم ترد فيه "كان" أكثر من أنها جعلته في الماضي و"كان" قبل دخولها ممكناً أن يكون في غيره فصار قولك: "كان زيداً قائماً" يميزه قولك "زيداً قائماً" فيما مضى فأفادت ما يفيدته الظرف ولهذا العلة قالوا أن "قائماً" خبر "كان" والأفعال لا يخبر عنها باتفاق وإنما هو خبر على اسمها لا عنها. ٢٦.

ثالثاً- لا يصرح ابن السيد في الغالب بالعلة بل يكتفي بقوله والحجة في ذلك واحتج النحاة، واحتج الفراء وأصحابه على جواز ذلك قال مثلاً موضحاً دخول اللام في خبر "لكن" محتجاً بقول حميد بن يحيى:

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ ٢٧

...وهو جواز دخول اللام في خبر "لكن". قال ابن السيد: قد جَوَزَهُ الفراء وأصحابه واحتجوا بحجتيين هما: أن "لكن" مركبة من: (إن و لكن) الخفيفة وأصلها عند الكوفيين (لكن- إن) حيث جاز دخول (اللام) على (إن) المفردة جاز دخولها على المركبة. أو أن العلة التي سهلت دخول السلام في خبر (إن) موجودة في (لكن) والعلة التي أوجبت دخولها في خبر (إن) أن معنى الابتداء والخبر باق في الجملة لم يطله دخول (إن) بل زاده تحقيقاً لأنها تفيد معنى القسم فجاز دخول (اللام) معها كما جاز دخولها و المخبر كأنه قد أقسم مرتين على تحقيق الخبر ٢٨

رابعاً - يأتي ابن السيد بالعلة لبيان صحة أو قبح العبارة التي يوردها أبو القاسم مثلاً حين قال:

"...وتقول في أسماء السور "هذه هود، وهذه يونس". تريد سورة هود وسورة يونس.

قال ابن السيد: ذكُرُ "يونس" في هذا الموضوع لا وجه له لأنه لا ينصرف في المعرفة سواء سميت له السورة أو كان اسماً للنبي عليه السلام لأنك إذا عنيت به النبي عليه السلام ففيه علتان: التعريف، والعجمة وإن سميت به السورة ففيه ثلاث علل: التعريف والعجمة والتأنيث. ٢٩.

خامساً- الكتاب يحفل بالتعليقات النحوية التي وظفها المؤلف وجاءت كلها خدمة لتوضيح المعاني النحوية وتبسيط المشكلات الخلافية للقارئ مع بيان مواقف النحاة من العلل وهي دون شك تعود بالفائدة الكبيرة للمتعلمين حيث ترسخ قواعد النحو لديهم. يقول ابن السيد محللاً رأي سيويوه في تعريفه الفعل والحرف دون الاسم، قال: "... أما سيويوه فإنه حدد الفعل والحرف ولم يحدد الاسم وكأنه جعل تعريفه من حد الفعل وحد الحرف حداً له أو كأنه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه. والأشبه عندي أن يكون جعل تعريفه من الحد كالحد له. فإن قيل: فلم خص سيويوه الاسم بذلك دون الفعل والحرف؟ فالجواب أن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرعان عليه، لأن كل واحد منهما محتاج إليه والفروع تحتاج من البيان أكثر مما تحتاج إليه الأصول ألا ترى أن التأنيث لما كان فرعاً على التذكير احتاج إلى علامة تشعر بتأنيثه ولم يحتج التذكير إلى علامة تشعر بتذكيره، وكذلك الجمع والإفراد والتثنية والنسب وما أشبه ذلك ٣٠.

إن منهجية الحوار التي تقوم على التواصل المتبادل بين المعلم والمتعلم في شكل حوار قد وظّفه ابن السيد ليساهم في بيان طبيعة العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه وكانت إحدى الوسائل التبليغية المقنعة، قال:

فإن قال قائل: "ما العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب أن التثنية والجمع إنما يراد بهما التكثر والإشعار بأن الشيء قد تجاوز حد الأفراد ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد" فإنما يدل على شخص واحد فإذا أردت أكثر من شخص احتجت إلى أن تقول: "زيدان" و"زيدون"، والفعل لا يحتاج فيه إلى ذلك لأن لفظ الفعل يعبر به عما قل منه وما كثر، ألا ترى أن "قام" و"قعد" إنما وضعاً في أصل ليعبر

بهما عن كل قائم، وقاعد ولم يوضعا ليكونا عبارة عن فعل واحد بعينه. فلم يحتج فيهما إلى تثنية وجمع كما احتج في الأسماء، ويدل على صحة ذلك أن الفعل إذا لم يتضمن ضميرا لم تلحقه علامة تثنية ولا بجمع. نحو قولك: "قام الزيدان" و"قام الزيدون" ولو كان الفعل مما ينثني ويجمع لثني وجمع مقدا على المخبر عنه، كما نثني وجمع إذا كان مؤخرا ويدل على ذلك أن معنى قولنا: "قام الزيدان" و"قام الزيدون" كان (منهما ومنهم) قيام، فضائدة الفعل هاهنا كفضائدة المصدر لو ذكر، فإن قال قائل فما تنكر أن تكون العلة من تثنية الفعل، وجمعه الإشعار بتكراره من الفاعل فيكون تثنيته إشعارا بأنه قد فعل مرتين، ويكون جمعه إشعارا بأنه قد فعل مرارا؟ فالجواب يقول: أن التثنية والجمع لو لزما لهذه العلة التي ذكرت لثني الفعل وجمع، وهو خبر عن الفاعل الواحد لأن الفاعل الواحد قد بفعل الفعل مرتين ويفعله مرارا، فكان يجب على اعتلالك الفاسد أن يقال: "زيد قاما" إذا قام مرتين و"زيد قاموا" إذا قام مرارا وهذا لا يجوز. ثم يواصل طرح إشكالية معنى التثنية والجمع قائلا: "... و إذا قال القائل: قد روي أن من العرب من يقول: "قاما أخواك" و"قاموا إخوانك فيلحق الفعل وهو مقدم علامة التثنية والجمع كما يلحقها إياه وهو مؤخر. فرد ابن السيد على أن طبيعة الألف والواو أهما حرفان على هذه اللغة وليسا باسمين، لأن قولنا: "قام أخوك" لا ضمير فيه على هذه اللغة. فالألف والواو على هذه اللغة وإن كانتا حرفين فليستا علامتي تثنية وجمع للفعل، ولكن أهل هذه اللغة أرادوا أن يجعلوا للتثنية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا: "خرجت هند" وذهبت فاطمة". فكما أن التثنية في "خرجت" و"ذهبت" لا تدل على أن الفعل مؤنث، وإنما تدل على تأنيث الذي أسند إليه الخروج والذهاب، فكذلك الألف والواو اللاحقتان في "ذهبا أخواك"، و"ذهبا إخوانك" لا تدل على أن الفعل مثنى ومجموع، وإنما دليل على أن المسند إليه الذهاب مثنى ومجموع ٣١.

والمتصفح لأصل العلة في الكتاب يلاحظ أن المؤلف قد استند على أنواع كثيرة من العلل ليصل إلى ما يريد مريرا صحة ما يقدمه من أدلة منطقية ليصل إلى الخلل الذي وقع فيه الزجاجي ثم يعطي للمسألة النحوية التخرجات الصحيحة التي يمكن أن تفيدها، من هنا فقد تنوعت العلل بتنوع المسائل النحوية منها العلل القياسية، والتعليمية والسببية والتبينية، و التوكيدية، و علة مقابلة و علة تحضيض واطراد و علة ائمال و علة ضعف و علة قرب و مجاورة و علة تغليب و جواز و علة حمل على المعنى و علة دلالة على الحال و علة تخفيف و مشاكلة و علة استئفال وغيرها من أنواع العلل التي حفل بها الكتاب. و أشير إلى أن العلل القياسية كانت الأكثر اطرادا لطبيعة الغاية من تأليف الكتاب وسأكتفي بذكر الأنواع الأكثر ورودا منها.

١- علة نص: وهي علة تفسير وسببها لتقريب معناها. فقد ذكر المؤلف نصا للمبرد على لسان الفارسي يشرح فيه هذا النوع من العلل فقال: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقَ النَّهَارِ) بالنصب. فقلت له ما تريد؟ فقال: أريد سابق النهار فقلت له: فهلا قلت فقال: لو قلته لكان أوزن أراد أنه استئفال التنوين فحذفه. وقال في موضع آخر عدم الجمع بين الألف واللام بالإضافة فلا تقول: ذا صاحب عمرو لأن الاسم لا يتصرف من وجهين مختلفين. ٣٢.

٢- علة مناسبة: وأطلق عليها النحاة قياس علة وهو أن يحمل الفرع عن الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بالرفع بعلة الاسناد، وكحمل المضارع على الاسم في الاعراب بعلة اعتوار المعاني عليه وقد مثل لها في مواضع كثيرة من الكتاب من ذلك تعقيبه على أبي القاسم حين قال: وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ. قال: وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها في لسان العرب وهذا مما يحتج به الذين نفوا فعل الحال. وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين:

أحدهما: أن له صيغة في غير اللسان العربي. وهي إشارة علمية تدل دلالة قاطعة على سعة اطلاعة باللغات الأخرى.

والثاني: أن في لغة العرب أشياء كثيرة لم توضع لها صيغ تختص بها ولا يبطل ذلك أن تكون موجودة لأن وجود الشيء ليس بوجود اسمه وإنما وجوده أن يكون حقا ثابتا في ذاته وقد وحدنا النصب في الشبهة والجمع السالم قد أشرك مع الحفظ ولم يوضع له لفظ ينفرد به ولم يكن في ذلك دليل على أنه ليس بوجوده. فإن قال قائل: فلم كان اشتراك فعل الحال مع الفعل المستقبل أولسى من اشتراكه مع الفعل الماضي؟

فالجواب: أنه أشبه بالمستقبل منه بالماضي، لأنه معرب مثله وكل واحد منهما تلحقه الزوائد الأربع ومن طريق النظر أن الفعل الماضي معدوم، وفعل الحال موجود فهما متضادان والفعل والفعل المستقبل ممكن والممكن أقرب إلى الموجود من المصدوم ٣٣.

٣- علة عدم الاستعمال: وهو ما يجري النحاة على أنه غير مستعمل في اللغة بالنص و من شواهد هذه العلة ما نقله ابن السيد عن أبي القاسم الزجاجي في باب التوكيد بـ"أجمع وأكع" وهو أن العرب اشتغلت عن "أجمعين" "أكتعين" "أبصعين" بكليهما. "وعن جمعواين كتعاوين بصعاوين" "بكتليهما". وجاءت حالة عدم الاستعمال بصورة استغناء عن شيء بقوله: واستغنوا بترك أن يقولوا ودع و دَرَّ بقولهم تارك عن أن يقولوا وادع و واذر ٣٤

٤- علة حذف: وهي من أنواع العلل التي تفيد الاشتقاق الذي يلحق بالكلمة وتعددت عند ابن السيد في مواضع كثيرة منها تعديله حذف ما كان أصلا في الكلمة كحذفهم الواو في نحو قول المخلب:

فَيَبِّتَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمَالِطِ نَجِيبٌ. ٣٥

أراد: بينما هو. حيث حذف الواو من هو للضرورة.

٥- علة سماع: تعدد هذه العلة أكثر العلل تداولا بين النحاة بحكم أن السماع هو أهم أصول النحو وهذا لا يعني أنه كان يقبل كل ما يسمع ويقبس عليه، فقد رفض الشاذ والنادر إلا ما جاء في بابه، فلا مانع من القياس عليه. وقد بين أن لهذا الحكم علة هي السماع لا اضطراب فيها ولا تعقيد. فقد شاع عن العرب قولهم مثلا: امرأة تدياء ولا يقال: رجل أتدى وليس من علة في ذلك إلا السماع. ونلمس أهمية علة السماع من خلال الحوار الذي دار بين أبي حاتم السحباتي والتوزي والذي سجله المفسر عن لفظة "الفردوس" أهو مذكر أم مؤنث؟ فقال أبو حاتم مذكر وقال التوزي مؤنث. لقول الله تعالى (الفردوسُ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ). المؤمنون ١١.

فقال أبو حاتم: إنما أتت لأنه ذهب إلى معنى الجنة: فقال التوزي: يا غافل. أما سمعت الناس يقولون أسلك الفردوس الأعلى، فقال له أبو حاتم: يانائم: الأعلى: هاهنا أفعل وليس بفعل فحجج التوزي ونكس رأسه ٣٦.

من هنا حدد المؤلف أن مرجعية العلة في التذكير والتأنيث لا تعود إلا للسماع عند أكثر العرب. إن القارئ المتمعن يلحظ أن علة السماع أكثر أنواع العلل انتشارا بعد العلل التعليمية حيث ساقها المفسر محاولا تبسيط المسائل النحوية التي عاجلها وقد عبّر عنها ابن السيد بمصطلحات تقويمية وهي مناسبة تيسر المجالات التعليمية منها قوله مثلا: "...والقارئون لكتابه يزيدون من طرة الكتاب"، "الأقرب إلى فهم المتعلمين"، "وأنا أخص هذا الباب على وجه الاختصاص وأضرب عن التطويل"، "والأجود أن يقول" أو "كان الصواب أن يقول": "وهذا يوهم للقارئ" هذا كلام جمع الخطأ والكذب ٣٧

وقد عالج ابن السيد العلة معالجة طبيعية وتعامل معها باستنباط قوانينها واستجلاء خصائصها فتطافرت الأدلة والحجج مينا فصاحة اللغة، متأثرا بسبويه حين قال: "...وليس شئ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" بذلك وقف موقف السابقين من العلة وفتح أساليب التعليل مينا موافقه من المواضيع اللغوية التي ينشأ حولها الخلاف فلم يقف طويلا كسابقه مسهبا في بيان جدال الفرق الكلامية ، ولم يحرص اتجاه العلة في تناول النص وتأويلاته المختلفة . إنما اتبع طريقة متميزة في معالجة صور العلة بقول مينا منهجه في التعليل: "وليس غرضي أن أحصر أصناف المذاهب والآراء وأناقض ذوي البدع المضللة والأهواء ، لأن هذا الفن من العلم قد سبق إليه وئبه في مواضع كثيرة عليه و إنما غرضي أن أنبه على المواضيع التي منها نشأ الخلاف بين العلماء حتى تباينوا في المذاهب والآراء". ٣٨

من خلال هذا النص يستنتج الدارُس طبيعة الأصول التي بنى عليها اللغويون والنحاة و حتى الفقهاء قواعدهم والأسس الفلسفية، و المعايير التشريعية التي تساعدهم في تفسير وتخريج آرائهم النحوية المتعددة و اتجاهاتهم المتباينة ، ولطبيعة المسائل التي تعرض إليها يلمس الباحث المتخصص كثرة العلل القياسية ، و التعليمية إذ كانت غايته سد مواطن الخلل التي وقع فيها أبو القاسم ضف إلى ذلك مكانة هذه العلل في العملية التعليمية من تمكين المتعلمين على اكتساب قواعد اللغة التي تساهم في فهم نصوص القرآن فهماً دقيقاً، و حماية اللسان من الوقوع في اللحن . و لشدة حرصه على تجنب الوقوع في الخطأ وفتح باب النقد لما يراه لم يصرح في العديد من المواضيع بموقفه من جدوى هذه العلل ولم يحدد قبوله علة، أو رفضه أخرى ، أو أنه يفضل علة على أخرى بل عامل العلل وفق طبيعة المسائل النحوية إلا أن العلة التعليمية كانت الأكثر دورانا . لما لها من جوانب نفعية في العملية التعليمية .

والخلاصة التي يصل إليها الدارس أن المؤلف من النحاة الأوائل في الأندلس من إلتف إلى فكرة التعليل بأنواعه الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالية حيث تمكّن من بلورة وظيفته، وبيان صورته مقتديا بالخليل الذي برع في تصنيف العلل سواء باستعماله أو تحليله الظواهر النحوية التي تعبر عن أهم مبدأ من مبادئ النحو الوصفي في الدرس اللساني الحديث.

أخيرا يمكن القول إن ابن السيد لم يخرج عن غاية العلة التي تكمن في دراسة الظواهر اللغوية لذاتها بل تعدوا في الكثير من الأحيان إلى البحث عن الأسباب المبدئية لخصائص العربية. وإذا كان الغلو والإغراق والتفنن في التأويلات شأن أغلب نحاة المشرق فإن ابن السيد اكتفى بالتعليل الهادف الذي يخدم اللغة ويحافظ على خصائصها التركيبية ويساهم في بيان أسرارها البلاغية فجاءت وفق السياق الطبيعي للتطور العلمي للغة العربية في بلاد الأندلس متأثرا بالثقافة الدينية التي لقيت اهتماما بالغاً في البيئة الأندلسية.

هوامش البحث ومصادره:

- ١- فؤاد البستاني، دائرة المعارف الإسلامية، ط١، مطبعة بيروت، لبنان، ١٩٦٠، ١/٨٩٤. وينظر: الحاج صالح عبد الرحمان، النحو العربي ومنطق أرسطو مجلة كلية الآداب، عدد١، الجزائر، ١٩٦٤، ص٦٩. و أحمد أمين، ضحى الإسلام، طبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٢، ٢/٢٩٢، و إبراهيم بيومي، منطق أرسطو و النحو العربي، عدد ٢٠، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٥٣، ص٣٣٨.
- ٢- عبد الجليل مرتاض، بوادى الحركة اللسانية، ط١، مؤسسة الأشرف، لبنان، ١٩٨٨، ص١٢٣. وينظر: سليمان بن علي، علاقة النحو بالمنطق، مجلة الآداب واللغات، عدد٢، الأغواط، ٢٠٠٤، ص٥٦-٦٨. وقد بين صاحب المقابسات المناسبة بين المنطق والنحو فقال: " النحو نظر في كلام العرب يعود بتحصيل ما تألفه وما تعتاده أو تفرقه وتعلل منه أو تفرقه وتحيله أو تأباه وتذهب عنه و تستغني بغيره. . حسن السنندوسي " أبو حيان التوحيدي مقابسات، ط١، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٦١-٦٢.
- ٣- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ط١، بغداد، ١٩٥٥، ص٤٠. و اللغة بين المعيارية والوصفية ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٤-٥٠.
- ٤- هو صالح بن اسحاق، أبو عمر الجرمي النحوي والفقير واللغوي، أخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي. كان ورعا صحيح الاعتقاد، من أهل البصرة، سكن بغداد كان مع أبي عثمان المازني سببا في إظهار كتاب سيبويه. من أشهر ما ألف الجرمي: الأبنية والتصريف، وتفسير أبيات سيبويه. إنباه الرواة، ٢/٨٠-٨٣. و الفارابي، الحروف، ت. محمود حسني و محمد حسن عواد، ط١، مطبعة دار قتيبة، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ص٢٧٤.
- ٥- إصلاح الخلل، ص١٢.
- ٦- محمد الصادق عفيفي، الأدب المغربي، مكتبة المدرسة، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٩، ص٦٠. وينظر، محمد زكرياء عناني، في الأدب الأندلسي، فصل الإحساس بالنقص بإزاء المشرق، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٤٠ وما بعدها.
- ٧- محمد عيد، أصول النحو العربي، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٣.
- ٨- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط٥، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٩٤.
- ٩- السابق ص٢٩٦.
- ١٠- حامد كمال محي الدين، ابن السيد البطليوسي، نقاد الأدب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ٢٠٠١، ص١٧.
- ١١- عن حياة ابن السيد ينظر:
 - ١- الفتح بن خاقان، قلاند العقيان، ت. محمد العناني، ط٢، المكتبة العتيقة، القاهرة، دت، ص١٩٣.
 - ٢- ابن خير الأشبيلي، الفهرسة، ت. فرنسيسكة، سرقسطة، إسبانيا، ١٨٩٣، ص٢٥٨.
 - ٣- ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ت. عزت الحسيني، ط١، مكتبة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة ١٩٥٥، ١/٢٩٢.
 - ٤- ياقوت الحموي، معجم الأديباء، سلسلة الموسوعات العربية، مطبعة دار المأمون، القاهرة، دت، ٤٠٩/٥.
 - ٥- القفطي، إنباه الرواة على أبناء النحاة، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٠، ١٤١/٢.

- ٦- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة القاهرة، ١٩٤٧، ٢/٢٨٢.
- ٧- المقرئ، أزهار الرياض في أخبار عياض، ت. مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٢، ٣/١٠١.
- ٨- ابن كثير، البداية والنهاية، ط٦، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ١٩٨٥، ١٢/١٩.
- ٩- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت. أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤، ٢/٥٥-٥٦.
- ١٠- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة إستانبول، ١٩٤١، ١/٤٨-٧٥.
- ١١- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب، ت. عبد الحلیم النجار، ط٢، دار المعارف، القاهرة، دت، ١/٨٨.
- ١٢- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ط١، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧، ٦/١٢١.
- ١٣- الزركلي، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢، ٤/٢٦٨.
- ١٢- المدارس النحوية، ص٢٩٤..
- ١٣- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت. أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤، ٢/٥٥-٥٦.
- ١٤- قلائد العقيان، ص١٩٣-حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط١، دار مطابع المستقبل، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٨٩. وأيضا شيوخ العصر في الأندلس، ط١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩١. و محمد طاهر مكّي، الأدب الأندلسي من منظور إسباني، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٠. و أحمد هيكل، الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص٤١. ومريا خسيوس روبر، الأدب الأندلسي، ت. أشرف علي دعور، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٢١. و ألبير مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس من الفتح حتى عصر الملوك والطوائف، ط١، المكتبة العصرية صيدا، ١٩٦٧، ص١٢٢. و حسين يوسف ديودار، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي، ط١، مطبعة الحسين، القاهرة، ١٩٩٤، ص٩.
- ١٥- أزهار الرياض ٣/١٠١
- ١٦- إصلاح الخلل، ص٦٤
- ١٧- تاريخ الأدب العربي، ١/٧٥٨.
- ١٨- إنباه الرواة على أنباء النحاة، ٢/١٤١
- ١٩- هنري كريان، تاريخ الفلسفة الإسلامية منذ الينابيع حتى وفاة ابن رشد، ت. نصير مسرور، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٤٩.
- ٢٠- إنباه الرواة على أنباء النحاة، ٢/١٤١
- ٢١- إصلاح الخلل، ص١٣٥
- ٢٢- السابق، ص١٢٥
- ٢٣- السابق، ص٣٥
- ٢٤- السابق، ص١٤٥
- ٢٥- السابق، ص١٣٩
- ٢٦- السابق، ص١٤٧
- ٢٧- السابق، ص١٤٨
- ٢٨- السابق، ص١٤٩
- ٢٩- السابق، ص٦٥
- ٣٠- السابق، ص٦٦
- ٣١- السابق، ص١٥١
- ٣٢- السابق، ص١٥٧
- ٣٣- السابق، ص١٢٥
- ٣٤- السابق، ص١٢٧
- ٣٥- السابق، ص١٣٢
- ٣٦- السابق، ص١٣٨
- ٣٧- السابق، ص١٥٤، ومواضع أخرى مبنوثة في ثنايا الكتا
- ٣٨- السابق، ص١١٢